

MAZARS مصطفى شوقى
محاسبون قانونيون

المتضامنون للمحاسبه والمراجعة E&Y
محاسبون قانونيون

ملخص القوائم المالية المستقلة لبنك الإمارات دبي الوطنى
وتقرير الفحص المحدود عليها
شركة مساهمة مصرية
عن الفترة المالية المنتهية
فى ٣٠ يونيه ٢٠١٤

MAZARS مصطفى شوقي
محاسبون قانونيون

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E&Y
محاسبون قانونيون

تقرير الفحص المحدود

إلى السادة / أعضاء مجلس ادارة بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م"

راجعنا القوائم المالية لبنك الامارات دبي الوطني "شركة مساهمة مصرية" عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيه ٢٠١٤ والتي استخرجت منها القوائم المالية الملخصة المرفقة، وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٤ اغسطس ٢٠١٤ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ على القوائم المالية المستقلة للبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيه ٢٠١٤ طبقاً لقواعد اعداد وتصوير القوائم الماليه للبنوك وأسس الاعتراف و القياس المعتمدة من مجلس ادارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والتي استخرجت منها القوائم الماليه المستقلة الملخصة المرفقه.

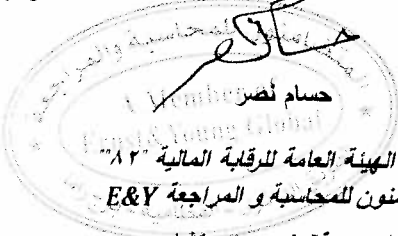
ومن رأينا أن القوائم المالية الملخصة المرفقة تتفق - في كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية المستقلة للبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيه ٢٠١٤.

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للبنك في ٣٠ يونيه ٢٠١٤ ونتائج أعماله عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية المستقلة للبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيه ٢٠١٤ وتقريرنا عليها.

القاهرة في: ٤ اغسطس ٢٠١٤


رشد احمد مصطفى
من م.م.م. (٢٧٤١)
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
MAZARS مصطفى شوقي

مراقبا الحسابات


حسام نصر
E&Y مصر حسام نصر
رقم القيد في الهيئة العامة للرقابة المالية "٨٢"
المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E&Y
محاسبون قانونيون ومستشارون

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي المستقلة في ٣٠ يونيه ٢٠١٤

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣٠ يونيه ٢٠١٤	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
		الأصول
٢.٥٦.٨٢٢	٢.١١٣.٢٠٧	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٦.٩١٦.٠٢٨	٧.٩٨٨.٧٦٨	أرصدة لدى البنوك
١.٢٦٠.٧٦٨	١.٣٣٧.٥٢٥	أذون خزائنة
٦.٥٤٦.٥٢٠	٦.٧٤٥.١٧٤	قروض و تسهيلات العملاء (بالصافي)
١١.٢١٧	٨.٢٨٨	مشتقات مالية
٥.٩٥٧	٥.٨٩٧	أصول مالية بفرض المتاجر
٢.٨٥٠.٢١٦	٢.٩٧٩.٣٩١	استثمارات مالية متاحة للبيع
٩٩.٨٩٦	٩٩.٨٩٦	استثمارات في شركات تابعة
١٣.٨٩٥	١٠.٧٥٧	أصول غير ملموسة
١٤٩.١١٠	١٥٨.٤٢١	أصول أخرى
٤٣٩.٧٨٣	٤٣٠.٧٨٢	الأصول الثابتة
-	١.٢٩٠	أصول ضريبية موجلة
<u>٢.٣٥.٢١٢</u>	<u>٢١.٨٧٩.٣٩٦</u>	اجمالي الأصول
		الالتزامات وحقوق الملكية
		الالتزامات
٦.٠٨.١٤٤	٩٣١.١٤٢	أرصدة مستحقة للبنوك
١٦.٧٧١.٢٤٦	١٨.١٢٥.٦١٥	ودائع العملاء
٤.٢٧٢	٦.٠٧٦	مشتقات مالية
٣٧٦.٢٢٧	٤٣٨.٠١٢	التزامات أخرى
٥٦.١٧٤	٥٦.٦٩٧	مخصصات أخرى
٧٢.٦٦٠	٨٩.٤٠٥	التزامات ضرائب الدخل الجارية
٨٧	-	التزامات ضريبية موجلة
<u>١٧.٨٨٨.٨١٠</u>	<u>١٩.٦٤٦.٩٤٧</u>	اجمالي الالتزامات
		حقوق الملكية
١٧.٠٠.٠٠٠	١٧.٠٠.٠٠٠	رأس المال المصدر والمنفوع
١١٠.٢٠٠	٦٤.٨٦١	احتياطيات
٦٥١.٢٠٢	٤٦٧.٥٨٨	أرباح محتجزة
<u>٢.٤٦١.٤٠٢</u>	<u>٢.٢٣٢.٤٤٩</u>	اجمالي حقوق الملكية
<u>٢.٣٥.٢١٢</u>	<u>٢١.٨٧٩.٣٩٦</u>	اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

جويلوم جين ماري فان تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطنى (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيه ٢٠١٤

٣٠ يونيه ٢٠١٣	٣٠ يونيه ٢٠١٤	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصرى)
٥٩٠ ٩٣٤	٨٠٦ ٨٢٤	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٢٦٥ ٢٧٣)	(٣٨٤ ٧٨٣)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
٣٢٥ ٦٦١	٤٢٢ ٠٤١	صافى الدخل من العائد
١١٩ ٤٨٣	١٤٦ ٣١١	إيرادات الأتعاب والعمولات
(١٣ ٦٩٤)	(١٥ ٠٨٧)	مصروفات الأتعاب والعمولات
١٠٥ ٧٨٩	١٣١ ٢٢٤	صافى الدخل من الأتعاب والعمولات
٣٢٧	٤٥٦	إيرادات من توزيعات أرباح اسهم
٨١ ٨٣٢	٤١ ٩١١	صافى دخل المتاجرة
٥٥٤٠	٢١ ٦٢٠	أرباح بيع إستثمارات مالية
(٢٠ ٥٥٥)	(٢٧ ٥٥٤)	عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان
(٢٣٣ ٤٦٨)	(٢٥٤ ٣٠٧)	مصروفات إدارية
(٣٧ ٤٤٠)	(٣٨ ٩٤٤)	مصروفات تشغيل أخرى
٢٢٧ ٦٨٦	٢٩٦ ٤٤٧	الربح قبل ضرائب الدخل
(٥٩ ٨٨٥)	(١٠١ ٠٦٧)	عبء ضرائب الدخل
١٦٧ ٨٠١	١٩٥ ٣٨٠	صافى أرباح الفترة بعد ضرائب الدخل
٩,٨٧	١١,٤٩	ربحية السهم (جنيه / سهم) الأساسى

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

جويلوم جين مارى فان در تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير في حقوق المساهمين المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)

الإجمالي	أرباح محتجزة	الإحتياطيات	رأس المال	البيان
٢٠٠٦٤٩٣	٣٠٢٣٤٩	٤١٤٤	١٧٠٠٠٠٠	الرصيد في 31 ديسمبر 2012
(١٦٢٨٣)	(١٦٢٨٣)	-	-	توزيعات أرباح عام ٢٠١٢
-	(٧٦٩)	٧٦٩	-	المحول إلى الإحتياطي الراسمالي
-	(١٣٠٤٦)	١٣٠٤٦	-	المحول إلى الإحتياطي القانوني
١٢١٤٩	(٤٤)	٤٤	-	المحول إلى إحتياطي مخاطر بنكية عام
١٦٧٨٠١	١٦٧٨٠١	-	-	مساهم التغير في القيمة العادلة للأستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب
٢١٧٠١٦٠	٤٤٠٠٠٨	٣٠١٥٢	١٧٠٠٠٠٠	مساهم ربح الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣
				الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٣
٢٤٦١٤٠٢	٦٥١٢٠٢	١١٠٢٠٠	١٧٠٠٠٠٠	الرصيد في 31 ديسمبر 2013
(٣٦٠٠٠٠)	(٣٦٠٠٠٠)	-	-	توزيعات أرباح عام ٢٠١٣
-	(١٨٩٥٠)	١٨٩٥٠	-	المحول إلى الإحتياطي القانوني
-	(٤٤)	٤٤	-	المحول إلى إحتياطي مخاطر بنكية عام
(٦٤٣٣٣)	-	(٦٤٣٣٣)	-	مساهم التغير في القيمة العادلة للأستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب
١٩٥٣٨٠	١٩٥٣٨٠	-	-	مساهم ربح الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤
٢٢٢٢٤٤٩	٤٦٧٥٨٨	٦٤٨٦١	١٧٠٠٠٠٠	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٤

الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

جويلوم جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

ملخص قائمة التدفقات النقدية المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤

٣٠ يونيو ٢٠١٣	٣٠ يونيو ٢٠١٤	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
٧٢٢٨٩٥	١٦٦٠٩٨٧	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
(٢٥٦٦١٧)	(٢٠٦٩٧٦)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الاستثمار
(١٦٢٨٣)	(٣٦٠٠٠)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
٤٤٩٩٩٥	١٠٩٤٠١١	صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٦٦٨٢١٤٤	٧٩١٥٩٢٥	رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة
٧١٣٢١٣٩	٩٠٠٩٩٣٦	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

جويلوم جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

- التأسيس والنشاط

يقدم بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م" خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال واحد و ستون فرعاً ويوظف به ١٥٤٩ موظفاً في تاريخ المركز المالي.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧، والذي حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.

قام بنك بي ان بي باريبا فرنسا ببيع عدد ٦.١٨٢.٨٤٧ سهم من أسهمه لبنك بي إن بي باريبا "ش.م.م" لبنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م" لتصبح نسب المساهمة في البنك ٩٥.٢% و ٤.٤% و ٠.٤% لكل من بنك الامارات دبي الوطني و بنك مصر وصندوق العاملين بينك القاهرة على التوالي بموجب إخطارات نقل الملكية الصادرة من بورصة الأوراق المالية، كما تم بيع أسهم بنك مصر و صندوق العاملين بينك القاهرة بالكامل الى بنك الامارات دبي الوطني و الامارات دبي الوطني للأوراق المالية و الامارات للخدمات المالية في ٤ سبتمبر ٢٠١٣ لتصبح نسب المساهمة في البنك ٩٩.٩٩٨% و ٠.٠٠١% و ٠.٠٠١% على التوالي .

تم تعديل اسم البنك في السجل التجاري بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٤ من بنك بي ان بي باريبا" شركة مساهمة مصرية" ليصبح بنك الامارات دبي الوطني "شركة مساهمة مصرية".

تم اعتماد القوائم المالية للإصدار من قبل عضو مجلس الإدارة التنفيذي نيابة عن مجلس الإدارة في ٣ اغسطس ٢٠١٤.

- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم اتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

١- أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس والافصاح والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة وذلك للأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية.

٢- الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بغرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة. ويتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة. ووفقاً لهذه الطريقة، تثبت تلك الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة نشأت في تاريخ التجميع الأولى ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح من تلك الاستثمارات كإيرادات في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

٣- ترجمة العملات الأجنبية

١-٣ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

2-3 المعاملات والأرصدة بالعملة الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتُنبت المعاملات بالعملة الأخرى خلال الفترة/ السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن ترجمتها ضمن البنود التالية :-
- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بحسب النوع.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.
- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقي فروق التغير في القيمة العادلة بين احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف باجمالي فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بحقوق الملكية.

4- أذون الخزانة

يتم الاعتراف بأذون الخزانة بالميزانية بتكلفة إقتنائها وتظهر بالميزانية بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

5- الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين التصنيفات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية متاحة للبيع. ويعتمد التصنيف على طبيعة والغرض من تلك الأصول ويتحدد بمعرفة الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولي بها.

5-1 الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ومشتقات مالية.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.
- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الحالات التالية :
- إذا كان ذلك التبيويب سيؤدي إلى منع أو الحد بدرجة كبيرة من تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم تبويب المشتقة المالية بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تبويب وقياس الأداة المالية محل المشتقة بالتكلفة المستهلكة مثل القروض والتسهيلات للبنوك والملاء وأدوات الدين المصدرة.
- إذا كان الأصل المالي المراد تبويبه، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية يشكل جزءاً من مجموعة تضم أصول أو التزامات مالية أخرى أو كلاهما يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وتعد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس.

- إذا كان الأصل المالى المراد تبويبه مثل أدوات الدين المحتفظ بها يمثل جزءاً من عقد يحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تربط تدفقاتها النقدية ارتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية لأداة الدين بما يسمح بتويب الأداة المركبة ككل بما فى ذلك الأصل المالى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك فى قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية أخرى نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تصنيفها بمعرفة البنك عند نشأتها كأداة تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

2-5 الفروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة فى سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوى البنك بيعها فوراً أو فى مدى زمني قصير حيث (ويتم تبويبها فى هذه الحالة ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة) أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- الأصول التي يبويها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

3-5 الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الإستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها إستجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات فى أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويُتبع ما يلى بالنسبة للأصول المالية :-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع المعتادة للأصول المالية سواء تلك المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والإستثمارات المالية المتاحة للبيع والفروض والمديونيات وذلك فى تاريخ التسوية وهو التاريخ الذى يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأة.
- يتم الاعتراف الأولى بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة مع تحميل تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناء تلك الأصول بقائمة الدخل ضمن بند "صافي دخل المتاجرة".
- يقوم البنك باستبعاد الأصل المالى عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى فى الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالى أو عندما يحول البنك ذلك الأصل وكذا كل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تقريباً الى طرف آخر بينما يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.
- يتم القياس اللاحق بالقيمة العادلة لكل من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بينما يتم القياس اللاحق للفروض والمديونيات بالتكلفة المستهلكة.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في السنة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية بالنسبة للأصول ذات الطبيعة النقدية المبوية متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوية متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.
- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم المقبولة. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوية متاحة للبيع، يتم قياسها بالتكلفة بعد خصم أى اضمحلال في القيمة.

المقاصة بين الأدوات المالية

-6

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كانت للبنك حق قانوني قابل للنفاد لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وإذا كان لديه النية لأجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

أدوات المشتقات المالية

-7

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات حسب الأحوال. ويتم الاعتراف بالمشتقات كاصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة أو كالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

يتم فصل المشتقات المالية التي تتضمنها أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل بالسندات القابلة للتحويل إلى أسهم، ومعالجتها كمشتقات مستقلة إذا ما انطبق عليها تعريف المشتقة المالية وعندما لا تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وبشرط ألا يكون ذلك العقد المركب مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في قيمتها العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة. ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات لتغطية المخاطر التي يتعرض لها كما يلي:

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

8- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي وذلك بالنسبة للاستثمارات ذات العائد فيما عدا تلك الميوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي في تاريخ الاعتراف الأولى. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يتم تقدير التدفقات النقدية بناء على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب العائد الفعلي كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

ويتوقف البنك عن الاعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي :-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد المجنبة وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد 25% من أقساط الجدولة ويحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

9- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي وتدرج ضمن إيرادات العائد.

10- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح في تاريخ صدور الحق في تحصيلها.

11- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافةً إلى أرصدة أذون الخزانه وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانه وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي باعتبارها تمثل إقراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

12- اضمحلال الأصول المالية

1-12 الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويعد الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية مضمحلة وينشأ عنها خسائر اضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي بالأصل (حدث الخسارة loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يأخذها البنك في اعتباره لتحديد مدى وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين أو من يضمنه.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل التأخير في أو عدم سداد أصل القرض أو فوائده.
- توقع إفلاس المقرض أو الدخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال في قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمقرض.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولي بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

ويقوم البنك بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق العملي جرى العرف على أن تكون فترة تأكيد الخسارة سنة واحدة.

لذا يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على اضمحلال أى أصل مالي إذا كان منفرداً ذو أهمية نسبية، كما يتم تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية الأخرى التي لا تعد ذو أهمية نسبية منفردة، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي :

- إذا لم يتوافر دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية ذات خصائص خطر ائتماني مشابه ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

- في حالة وجود دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي عندئذ يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن تلك الدراسة نشأة أو زيادة في خسائر اضمحلال الأصل لا يتم ضم ذلك الأصل إلى مجموعة الأصول المالية التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.

أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

فإذا توافر دليل موضوعي على الاضمحلال في قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة ومبوبة كقروض وسلفيات، يتم قياس مخصص خسائر الاضمحلال على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام معدل العائد الأصلي الفعال للأصل المالي وهو ذلك المعدل الذى تم احتسابه في تاريخ الاعتراف الأولي (ولا تؤخذ خسائر الائتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد في الاعتبار). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال بقائمة الدخل.

وعندما يكون القرض ذا معدل عائد متغير، يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي السارى وفقاً للعقد في تاريخ تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية فى 30 يونيه 2014

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

خسائر اضمحلال قيمة أصل مالى مثبت بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة لأداة مالية باستخدام أسعار سوق معلنة. وبالنسبة للأصول المالية المضمونة يراعى عند احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالى إضافة التدفقات النقدية التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات بعد خصم التكاليف المتعلقة بذلك وبغض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح الحدوث من عدمه.

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالى، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التي تمثل مؤشراً على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الاخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويتم تحديث توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية بما يعكس التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة وتتوافق معها من فترة إلى أخرى، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أى اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراته لتلك الخسائر.

2-12 استثمارات مالية متاحة للبيع

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالى أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية والمبوبة كأصول مالية متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويُعد الانخفاض كبيراً بالنسبة لأدوات حقوق الملكية إذا بلغ 10% من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها على اضمحلال قيمة أصل مالى متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المترتبة التي نشأت من الانخفاض في القيمة العادلة للأصل المالى من حقوق الملكية والإعتراف بها في قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل المالى من الدفاتر. وإذا ما حدث لاحقاً ارتفاع في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات

مالية متاحة للبيع فلا يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية. أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

-13-

الأصول غير الملموسة
برامج الحاسب الآلى

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلى كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك التى من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد من سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلى المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها وذلك من ثلاث إلى خمس سنوات.

-14-

الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية فى مقار المركز الرئيسى والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال - إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى البنك مرجح الحدوث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة التى تحدث فيها.

لا يتم إهلاك الأراضى بينما يتم حساب اهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت، وفيما يلى بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة:

-	المباني	60 سنة
-	التجهيزات والإنشاءات	10 و 7 سنوات
-	أثاث مكتبى وخزائن	5 سنوات
-	وسائل نقل	5 سنوات
-	أجهزة الحاسب الآلى	5 سنوات
-	تجهيزات وتركيبات	5 سنوات
-	ماكينات صرف آلى	7 سنوات

تبلغ الأعمار الإنتاجية المقدرة للتجهيزات والإنشاءات بالفروع المملوكة 10 سنوات وبالفروع المؤجرة 7 سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة فى نهاية كل فترة مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للإهلاك بغرض تحديد الاضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى.

وتتحدد ارباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى فى قائمة الدخل.

-15-

الإيجارات

يتم المحاسبة عن عقود الإيجار التمويلي طبقاً للقانون 95 لسنة 1995 للتأجير التمويلي، وتُعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

1-15 الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يُعترف بتكلفة الإيجار، بما فى ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات فى قائمة الدخل عن السنة التى حدثت فيها. وعندما يقرر البنك ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصصاً منها أي مسموحات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

16- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تضم النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدي البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزائن.

17- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام. وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى لو كان التدفق النقدي الخارج لبند داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال. ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات ذات الأجل التي تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب السارى - على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنة فأقل يعترف بالالتزام بالقيمة الاسمية المقدر سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالالتزام بالقيمة الحالية.

18- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدمه لعملائه من جهات أخرى، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء الطرف المدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم الضمانات المالية لبنوك ومؤسسات مالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك. ويتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية بالقيمة العادلة لتلك العقود في تاريخ منح الضمان مضافاً إليها تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار تلك الضمانات. ويتم القياس اللاحق للالتزام البنك بصفته مصدر الضمانة المالية في نهاية كل فترة مالية على أساس مبلغ القياس الأولي (مخصصاً منه الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان كإيراد في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان)، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ الميزانية أيهما أكبر. وتتحدد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في قيمة التزامات الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

19- مزايا العاملين

نظم الاشتراك المحدد

هي لوائح معاشات تقوم المجموعة بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على المجموعة التزام قانوني أو حكومي لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التي تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة.

يلتزم البنك بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و إلى مدير الاستثمار ولا تتحمل المجموعة أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن الفترة الذي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصة العاملين في الأرباح

يدفع البنك نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين في الأرباح ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية والالتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي البنك، ولا تسجل أي التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

ضرائب الدخل

-20

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة الفترة / السنة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبنود التي تعالج التغيرات في قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانوني في إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

رأس المال

-21

1-21 تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض تكلفة المعاملة التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات (بالصافي بعد خصم الأثر الضريبي) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

2-21 توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح التي يقرر البنك توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقرران بموجب النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات.

3-21 أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس مالها يعترف بالأسهم المشتراه كأسهم خزينة وتظهر بتكلفة شرائها مخصوماً من إجمالي حقوق الملكية وذلك حتى يتم إلغاؤها وتسويتها ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلي حقوق الملكية. ولا يتم الاعتراف بأى أرباح أو خسائر ناتجة عن الإعدام أو البيع أو إعادة الإصدار في الأرباح أو الخسائر بل يعترف بها ضمن حقوق الملكية.

أنشطة الأمانة

-22

يقوم البنك بمزاولة أنشطة أمانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وأمانات وصناديق مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى. ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للبنك.

23- أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في عرض القوائم المالية للسنة الحالية.

24- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى.
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل 2 واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزى المصرى في جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإداعها لدى البنك المركزى المصرى على أساس ربع سنوي.
- ويطلب البنك المركزى المصرى أن يقوم البنك بما يلي :
- الاحتفاظ بمبلغ 500 مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك في نهاية السنة المالية مبلغ 1.700 مليون جنيه.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن 10%.
- وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك 17.00% في نهاية يونيه 2014.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى :

تتكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسى المستمر (Going Concern Capital – Tier One)

و رأس المال الأساسى الإضافى (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند (Gone Concern Capital – Tier Two) ، و يتكون مما يلي :-

- 1- 45% من قيمة احتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.
- 2- 45% من قيمة الاحتياطي الخاص.
- 3- 45% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجبا).
- 4- 45% من رصيد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- 5- 45% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- 6- 45% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة و الشقيقة.
- 7- الأدوات المالية المختلطة.
- 8- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك 20% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.
- 9- مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الالتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن 1.25% من إجمالى الأصول و الالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

ويتكون مقام معيار كفاية رأس المال من الأتى :

- 1- مخاطر الائتمان
- 2- مخاطر السوق
- 3- مخاطر التشغيل

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى 150% مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

ويخلص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل 2 في نهاية الفترة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

رأس المال	30 يونيه 2014	31 ديسمبر 2013
الشريحة الأولى (رأس المال الاساسي)		
اسهم رأس المال (بالصافي)	1 700 000	1 700 000
الاحتياطي العام	24 196	24 196
الاحتياطي القانوني	86 053	86 053
احتياطيات اخرى	1 629	1 629
الارباح المحتجزة	293 192	293 192
رأس المال الاساسي الاضافي Additional Going Concern	237	228
اجمالي الاستبعادات من رأس المال الاساسي المستمر CommonEquity	(56 864)	-
إجمالي رأس المال الاساسي	2 048 443	2 105 298
الشريحة الثانية		
45% من قيمه الاحتياطي الخاص	86	86
45% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية - إذا كان موجبا	-	4,443
مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضيه المنتظمه	142 763	130,940
اجمالي الشريحة الثانية (Gone- Concern Capital)	142 849	135,469
الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر		
الأصول داخل الميزانيه	8 687 561	7 675 235
الالتزامات العرضية وارتباطات	2 733 442	2 799 952
متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل	11 720	10 230
متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل	1 455 400	1 455 400
متطلبات رأس المال لمخاطر السوق	3 990	-
إجمالي مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل	12 892 113	11 940 817
معيار كفاية رأس المال (%)	17.00%	18.77%

25- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال الفترة/ السنة المالية التالية والتي يقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في

ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقية، وفيما يلي أهم البنود التي استخدم فيها البنك تقديرات وإفتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوي القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر انتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر أدوات الإستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغييرات في التكنولوجيا.

كما يحدد البنك اضمحلال الأستثمارات في أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك إنخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين المتاحة للبيع وتوافر دليل موضوعي على أن هذا الانخفاض يمثل اضمحلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المتاحة للبيع يعترف بالاضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود اضمحلال في قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

وإذا تم إعتبار كل إنخفاض في القيمة العادلة يمثل اضمحلالاً، فإن البنك سوف يتكبد ارباح (خسائر) إضافية بمقدار (54.457) ألف جنيه تمثل تحويل احتياطي القيمة العادلة السالبة إلى قائمة الدخل.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. وتستخدم تلك النماذج البيانات المنشورة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

د - ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد، لذا يقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في الفترة / السنة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

- صافي دخل المتاجرة

<u>30 يونيو 2013</u>	<u>30 يونيو 2014</u>	
81 421	46 820	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
		أرباح (خسائر) تقييم مشتقات مالية:
(265)	(4 850)	(خسائر) أرباح تقييم عقود صرف أجله
(4)		(خسائر) أرباح تقييم مبادلة سعر العائد
591	-	أرباح تقييم عقود خيار عملات
89	(59)	أرباح (خسائر) تقييم أصول ماليه بغرض المتاجرة
81 832	41 911	الإجمالي

- نصيب السهم في الربح

يُحسب نصيب السهم الأساسي في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال الفترة.

<u>30 يونيو 2013</u>	<u>30 يونيو 2014</u>	
167 801	195 380	صافي أرباح الفترة .
17 000	17 000	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
9.87	11.49	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصة العاملين

- قروض وتسهيلات العملاء

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٣</u>	<u>30 يونيو 2014</u>	
45 128	45 375	أوراق تجارية مخصومة
6 900 880	7 118 820	قروض العملاء
6 946 008	7 164 195	
(26 870)	(33 660)	يخصم : الجزء الغير مستهلك من عمولات اصدار القروض
(372 618)	(385 361)	يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال
6 546 520	6 745 174	الصافي

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في 30 يونيه 2014

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الحركة على مخصص خسائر إضمحلال القروض وتسهيلات العملاء خلال الفترة كانت كما يلي:

الفترة المنتهية في 30 يونيه 2014			
الإجمالى	مجموعات متشابهة	محدد	
372 618	138 711	233 907	رصيد المخصص في 31 ديسمبر 2013
58,124	40,234	17,890	عبء الاضمحلال
(30,570)	(27,551)	(3,019)	رد الاضمحلال
(4,088)	1,529	(5,617)	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
465	-	465	متحصلات من قروض سبق إعدامها
(11 188)	-	(11,188)	المستخدم من المخصصات خلال الفترة
385 361	152 923	232 438	رصيد المخصص في آخر الفترة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013			
الإجمالى	مجموعات متشابهة	محدد	
326 390	114 675	211 715	رصيد المخصص في 31 ديسمبر 2012
107 304	72 358	34 946	عبء الاضمحلال
(59 909)	(50 996)	(8 913)	رد الاضمحلال
5 123	2 674	2 449	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
	-	-	متحصلات من قروض سبق إعدامها
(6 290)	-	(6 290)	المستخدم من المخصصات خلال السنة
372 618	138 711	233 907	رصيد المخصص في آخر السنة

- أدوات المشتقات المالية

وفيما يلي القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٣		30 يونيه 2014		
المبلغ التعاقدي / القيمة العادلة	الافتراضى	المبلغ التعاقدي / القيمة العادلة	الافتراضى	
1 421	8 366	2 361	4 573	(أ) المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة
2,851	2,851	3 715	3 715	مشتقات العملات الأجنبية
4 272	11 217	6 076	8 288	عقود عملة آجلة
				عقود خيارات العملات (خارج المقصورة)
4 272	11 217	6 076	8 288	إجمالي أصول / التزامات المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في 30 يونيه 2014

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- أصول مالية بغرض المتاجرة

	30 يونيه 2014	31 ديسمبر 2013
(أ) أدوات دين:		
سندات حكومية	5 897	5 957
إجمالي أصول مالية بغرض المتاجرة	<u>5 897</u>	<u>5 957</u>

- استثمارات مالية متاحة للبيع

	30 يونيه 2014	31 ديسمبر 2013
(أ) أدوات دين:		
أدوات دين مدرجة في السوق بالقيمة العادلة	2 975 206	2 846 079
(ب) أدوات حقوق ملكية:		
أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة	4 185	4 137
إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع	<u>2 979 391</u>	<u>2 850 216</u>

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة في السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التي يمكن الاعتماد عليها، هذا ولا يوجد مؤشرات للإضمحلال في قيمة تلك الأدوات في نهاية الفترة/ السنة المالية.

	30 يونيه 2014	31 ديسمبر 2013
أرصدة متداولة	214 911	281 510
أرصدة غير متداولة	2 760 295	2 564 569
	<u>2 975 206</u>	<u>2 846 079</u>
أدوات دين ذات عائد ثابت	2 975 206	2 846 079
	<u>2 975 206</u>	<u>2 846 079</u>

- استثمارات في شركات تابعة

آخر الفترة الحالية 30 يونيه 2014	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	ايرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
		ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	%
شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي	مصر	174,496	48,020	48,224	4,385	99,8

آخر سنة المقارنة 31 ديسمبر 2013	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	ايرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
		ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	%
شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي	مصر	205,338	83,247	107,778	9,119	99,8

اصول اخرى

<u>31 ديسمبر 2013</u>	<u>30 يونيه 2014</u>	
110 230	119 482	إيرادات مستحقة
11 346	13 603	مصروفات مقدمة
842	-	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
439	439	أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون (بعد خصم المخصص)
2 778	2 769	تأمينات وعهد
23 475	22 128	أخرى (بعد خصم المخصص)
149 110	158 421	الإجمالى

ودائع العملاء

<u>31 ديسمبر 2013</u>	<u>30 يونيه 2014</u>	
6 885 992	8 169 105	ودائع تحت الطلب
6 098 845	5 746 436	ودائع لأجل وبخطار
2 313 272	2 607 576	شهادات ايداع وادخار
1 288 227	1 454 090	حسابات توفير
184 910	148 408	ودائع أخرى
16 771 246	18 125 615	الاجمالي
9 152 523	10 352 027	ودائع مؤسسات
7 618 723	7 773 588	ودائع أفراد
16 771 246	18 125 615	الاجمالي
4 357 130	4 370 737	أرصدة بدون عائد
12 414 116	13 754 878	أرصدة ذات عائد ثابت
16 771 246	18 125 615	الاجمالي
14 457 974	15 518 040	أرصدة متداولة
2 313 272	2 607 575	أرصدة غير متداولة
16 771 246	18 125 615	الاجمالي

<u>التزامات أخرى</u>	
<u>30 يونيه 2014</u>	<u>31 ديسمبر 2013</u>
عوائد مستحقة	52 730
إيرادات مقدمة	64
مصروفات مستحقة	168 291
أرصدة دائنة متنوعة	155 142
الإجمالي	376 227
عوائد مستحقة	46 661
إيرادات مقدمة	57
مصروفات مستحقة	182 643
أرصدة دائنة متنوعة	208 651
الإجمالي	438 012

- رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به 2.500 مليون جنيه مصرى فى 30 يونيه 2014 (31 ديسمبر 2013: 2.500 مليون جنيه مصرى) وبلغ رأس المال المصدر 1.700 مليون جنيه مصرى فى 30 يونيه 2014 (31 ديسمبر 2013: 1.700 مليون جنيه مصرى) مقسم على 17 مليون سهم بقيمة اسمية 100 جنيه مصرى للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

قام بنك بي ان بي باريبا فرنسا ببيع عدد 16.182.847 سهم من أسهمه لبنك بي ان بي باريبا "ش.م.م" لبنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م" لتصبح نسب المساهمة في البنك 95.2% و 4.4% و 0.4% لكل من بنك الامارات دبي الوطنى و بنك مصروصندوق العاملين بينك القاهرة على التوالى بموجب إخطارات نقل الملكية الصادرة من بورصة الأوراق المالية، كما تم بيع أسهم بنك مصر و صندوق العاملين بينك القاهرة بالكامل الى بنك الامارات دبي الوطنى و الامارات دبي الوطنى للأوراق المالية و الامارات للخدمات المالية فى 4 سبتمبر 2013 لتصبح نسب المساهمة في البنك 99.998% و 0.001% و 0.001% على التوالى.

تم تعديل اسم البنك فى السجل التجارى بتاريخ 19 يناير 2014 من بنك بي ان بي باريبا "شركة مساهمة مصرية" ليصبح بنك الامارات دبي الوطنى "شركة مساهمة مصرية".

- الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام 2008.
- تم فحص عام 2010/2009 وتم عمل اللجنة الداخلية (يوجد بعض النقاط اعادة فحص).
- تم تقديم المستندات عامى 2012/2011 للفحص ولم نخطر حتى تاريخه.
- تم تقديم الاقرار الضريبي عن عام 2013 وتم السداد ولم نخطر بالفحص.

- أحداث هامة

تم فى تاريخ 18 ديسمبر 2012 توقيع عقد بيع مبدئى للاسهم المملوكة لبنك بي ان بي باريبا - باريس الى بنك الامارات دبي الوطنى و قد تم الحصول على موافقه البنك المركزى المصرى بتاريخ 22 يناير 2013 و تم الحصول على موافقه الهيئه العامه الاستثمار بتاريخ 29 ابريل 2013 و تم نقل الملكيه بالبورصه بتاريخ 9 يونيه 2013. تم تعديل اسم البنك فى السجل التجارى بتاريخ 19 يناير 2014 من بنك بي ان بي باريبا "شركة مساهمة مصرية" ليصبح بنك الامارات دبي الوطنى "شركة مساهمة مصرية".

